

المستثمرون العراقيون يواجهون معضلة البطالة المقنعة

يغفل الموظفون أكثر من احتساء الشاي والتدخين والتسامر اذا حضروا الى مكاتبهم في الاساس. وجاهد العراق للتحول الى اقتصاد حر منذ الغزو عام ٢٠٠٣ وقوانين الخصخصة معطلة في البرلمان مع اعتراض المشرعين بشكل عام عليها لذلك لم يتمكن الحريري سوى من عرض عقود مشاركة في الانتاج على المستثمرين الاجانب ولم يحقق سوى نجاح محدود.

ويقول عمال المصانع انه من الظلم القاء اللوم عليهم في فشل الدولة في الابقاء على خطوط الانتاج قائمة بعد أن غمرت المنتجات الرخيصة الاسواق منذ الاصلاحة بصادم بعد أن اصبح العراق منطقة حرة للمستوردين

وقال الحريري ان العراق يخطط لغرض قيود على الواردات في العام المقبل لكنه حذر العراقيين من تغيرات اقتصادية مؤلمة وقال الحريري ان على العراقيين تجرّع الدواء المر. وقال سلام سدي نائب مدير المصنع ان ألوفاً آخرين من العراقيين الغاضبين الذين لا يتقاضون أجوراً سيمثلون دواء مرراً فعلاً . وأضاف ان الوضع في العراق لا يسمح بأن تترك العمالة الزائدة دون عمل أو دون مصدر للدخل وان النتيجة معروفة و"لاداع لذكر ما يمكن أن يحدث .



العراقيين العاملين مع المسلحين يغفلون ذلك فقط لكسب عيشهم وليس بوازع من افكار عقائدية.

واعادت اجيال متتالية من العراقيين على اقتصاد تديره الدولة واصبح الرفض المتأصل للرأسمالية الاوروبية جزءاً من ثقافة البلاد.

لكن انخفاضاً حاداً في أسعار النفط منذ العام الماضي دفع العراق لخفض ميزانيته لعام ٢٠٠٩ ثلاث مرات ما جعل من المستبعد أن تتمكن الحكومة من دعم القطاع العام الضخم الى أجل غير مسمى.

وقال فائق مرهوم (٣٧ عاماً) وهو عامل في المحطة "الخصصة لن تنجح. لن يكون هناك أمن وظيفي.. يتعين على الدولة (حماية مواطنيها).

وقال وزير الصناعة فوزي الحريري في مقابلة يوم ٢٧ يوليو تموز الماضي انه بسبب التكدس يعمل الموظفون الحكوميون في العراق في المتوسط أقل من ساعتين في اليوم. وأضاف أنهم يحصلون على مال سهل دون الحاجة لبذل جهد كبير والدخل العراقي يأتي كله تقريباً من النفط فالعراق لديه ثالث أكبر احتياطيات نفطية في العالم. لكن تراجع إيرادات النفط هذا العام ألقي الضوء على الوضع المتردي للقطاعات غير النفطية.

وفي العديد من مؤسسات الدولة لا

المدى / وكالات
يسعى العراق لجذب الاستثمارات الاجنبية بعد أن تراجعت حدة العنف في البلاد لكن الصناعات المتهالكة الخاسرة أصبحت رهينة جيش من العمالة الزائدة قد يؤدي تسريحه الى تحوله للعنف.

ولدى العراق مصانع مكسدة بالعمل وهيئات حكومية أخرى قامت باستيعاب أعداد زائدة من الموظفين لابعادهم عن أعمال العنف الممولة جيداً والتي هدأت حدتها في الثمانية عشر شهراً الماضية بعد أن اندلعت في أعقاب الغزو الذي قادته الولايات المتحدة منذ أكثر من ست سنوات.

وفي محطة حكومية للكهرباء في بغداد تبلغ العمالة القصوى المطلوبة ٢٥٠٠ عامل لكن عدداً محدوداً من نحو ٤٣٧٠ عاملاً مقبدين على سجلات الاجور يتجولون بين غاية من المعدات المتهالكة في المحطة.

ويأمل العراقي في اجتذاب رأس المال الاجنبي لمثل هذه المشروعات لإعادة تأهيلها وتحويلها الى الربحية لكن ذلك قد يعني تسريح الالاف من العمال الزائدين عن حاجة العمل.

وقال مسؤول الخدمات الفنية هادي علي (الوضع الامني سيتهار. الارهابيون سيستخدمونهم. سيذهبون لن يدفع لهم اجرا لزرع قنبلة على جانب طريق) ويعتقد الجيش الامريكي ان أغلب

افتتاح مشاريع بكلفة أكثر من ٥ مليارات في واسط

انجازه ٣ مليارات و ٤٠٠ مليون دينار ويحتوي الشارع على عدد من القطاير الواسلة بين ضفتي سبواقي ري الاراضي الزراعية الواقعة على جانبي الشارع، من جهة أخرى افتتح محافظ واسط مركز صحي "الرحمانية" الواقع في ناحية جصان أيضاً وبلغت كلفة انجازه ١٧٩ مليون دينار وجاء تنفيذه ضمن مشاريع تنمية الاقاليم وتسريع الاعمار. والمركز الصحي الذي تم افتتاحه يقدم خدماته لحوالي ٤٠٠٠ نسمة وتبلغ مساحته دونباً واحداً، وتمتدّه بكلفة ١٧٢ مليوناً وبمساحة ٤ دونم.

انجازه ضمن مشاريع وزارة الاسكان والتعمير بكلفة مالية بلغت مليارا و ٧٥٠ مليون دينار وقد تم انشاؤه ليحل محل الجسر الحديدي القديم والذي يربط ناحية جصان بالقرى التابعة لها وكذلك بمناطق الشهابي وشيخ سعد وطريق العمارة ومركز قضاء بدرة. وأفاد ان الجسر الذي تم افتتاحه يتكون من ٥ فضاءات وبلغ طوله ١٠٠ متر وعرضه ٩ أمتار وبلغت اطوال المقتربات الجانبية للجسر ٤٥٠ متراً مشيراً الى تبليط شارع يبلغ طوله ١٢ كم و ٦٠٠ متر وهو من بين مشاريع تنمية الاقاليم وقد بلغت كلفة

واسط / حامد تركي المياحي
افتحت في محافظة واسط خمسة مشاريع خدمية بكلفة ٥مليارات و٧٦٤مليون دينار عراقي ، في مناطق بدرة وجصان وبغض قرى وأرياف شرقي المحافظة. وقال ماجد العتاي مدير اعلام المحافظة لـ (المدى) أن محافظ واسط لطيف حمد طرفة افتتح خمسة مشاريع تم انجازها شرقي المحافظة والمشاريع التي تم افتتاحها ممولة ضمن مشاريع وزارة الاسكان والتعمير ومشاريع تنمية الاقاليم وتسريع الاعمار. وأضاف ان الجسر الذي يعرف بـ"الجسر التعاوني" جاء

المنتجات النفطية؛ زيادة منافذ التوزيع في بغداد والمحافظات



بغداد /كريم السوداني
أكد المدير العام لشركة توزيع المنتجات النفطية المهندس كريم خطاب جعفر أن عدد المحطات الحكومية والأهلية والمشيبة وصلت الى (١٧٦) محطة بعدما كان عددها في عام ٢٠٠٦ لا يزيد عن (١٠٢٣) محطة في حين وصل عدد منافذ التوزيع هذا العام الى (١٨٨٥) من ساحات نفط وغاز بعدما كان عددها في عام ٢٠٠٦ لا يتجاوز (١٦٧٤) منفذاً .

وقال جعفر أن زيادة المنافذ التوزيعية ومحطات التعبئة جاءت ضمن خطة الشركة لاستيعاب اكبر عدد ممكن من المواطنين وتجهيزهم بالمنتجات النفطية متجاوزين بذلك الزحام على المنافذ التوزيعية بعدما استلغنا توفير كميات كبيرة من المنتجات النفطية في مستودعاتنا . وأوضح ان عملية توزيع هذه المنتجات كانت تعتمد بدرجة اساس على اسطول شاحنات الشركة وتوزيعه على كافة المنافذ في كافة المحافظات عندما كانت خطوط الانابيب تتعرض للاعمال الارهابية والاعمال التخريبية .

وبين جعفر أن اسطول الشركة في احدثات عام ٢٠٠٣ تعرض الى نقص كبير نتيجة السلب والسرقة الذي حصل وبعدها دخلت الخدمة في اسطول شاحنات شركتنا (٤٤) سيارة في عام ٢٠٠٤ وفي عام ٢٠٠٦ كانت اعداد السيارات الكلية الداخلة في الخدمة (١٠٨٨) سيارة حوضية ونتيجة احدثات هذا العام فقدنا بحدود (٧٦) سيارة والكثير من السائقين الذين استشهدوا وهم يؤدون عملهم في احلك الظروف.

وتابع ونتيجة للعمل الكبير الذي يؤديه هذا الجزء المهم في عمل شركتنا فقد تم التعاقد على شراء (٣٠٠) شاحنة نوع رينو وهي الان قيد انجاز الارقام لتتيسر لدخول الخدمة مع شراء (٤٨٠) مقطورة تركية نوع سيرين.

وعلى صعيد آخر تكررت في الالونة الأخيرة تصريحات بعض المسؤولين عن مشاريع الاعمار حول عدم توفر إسفلت بمواصفات مقبولة في العراق وانه السبب في تأخر أعمال تبليط الطرق والشوارع.

أكد ذلك مصدر رفيع المستوى لـ(المدى) وقال أن البعض وضع حل استيراد الإسفلت من الدول المجاورة لو توفرت له التخصيصات المالية.

وبين المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه أن الاعاءع بعدم توفر الإسفلت الصالح في العراق غير صحيح وواقع الحال ان الإسفلت ينتج في شركات التصفية الشمالية ، الوسطى والجنوبية وفي مصفى الناصرية ومصفى الفلوجة بموجب مواصفات وبعديلات تزيد عن الاستهلاك الحالي.

وأوضح المصدر أن العراق يعتبر من أقدم البلدان المنتجة للإسفلت الأساس بأنواعه المختلفة ، فمذد الأربعينيات من القرن الماضي كان الإسفلت ومازال منتوجاً لمطاي في المصافي العراقية وكان استعماله الأساس في تبليط الطرق ، حيث أن كبريات الشركات العالمية التي نفذت كافة خطوط المرور السريع

خبير اقتصادي عراقي يعزو خمول الاقتصاد الى "استنزاف" الثروة النفطية

ببساطة عبارة عن قطار يضم مجموعة من العربات وتقود هذا القطار قاطرة فلكل اقتصاد في العالم فطارة وهناك اقتصادات تكون القاطرة فيها القطاع السياحي وهناك من يكون القطاع الزراعي وهكذا بمعنى لابد من وجود قطاع رائد يقود بقية القطاعات). وتابع "قاطرة اقتصاد العراق في ظل هذا الوضع هي القطاع النفطي والذي يشهد خلا كبيراً في بنيتها التحتية، ومن هنا لابد من إصلاح القاطرة حتى يتسنى لبقية العربات من السير، فالحل في إصلاح القاطرة (القطاع النفطي)، لا أن تجلب استثمارات أجنبية عشوائية لاتغني ولاتسمن". وأردف العقابي بالقول إن "هذه المنظومة منظومة رائدة تقود الاقتصاد الى خلق مجموعة من التشابكات الامامية والخلفية العمودية والأفقية وهذا العمل يحتاج الى خبراء متخصصين يستطيعون فيه الحد من استنزاف الثروة النفطية من خلال تصنيع النفط الخام ورفع القيمة المضافة للبرميل المصنع. وزاد)فان آخر الإصاّنات تؤكد أن برميل النفط الخام المصدر والذي يباع حالياً بـ ٦٠ دولاراً تصبح قيمة المنتجات المستخلصة منه بحدود ١٥٠٠ دولار).

وطالب العقابي الجهات المشرفة على إدارة العجلة السياسية الاقتصادية في العراق بأن "يعضوا هذه الحقيقة نصب أعينهم وعليهم ترك الجري وراء طروحات لاؤذي الى نتائج مفرمة والسير وراء مفهوم الفوضى الخلاقة التي تدعو الى هدم كل شي ومسحه من البنى الفوقية وال تحتنية والتي هي نتائج العهود السابقة واستنابات بنى جديدة .

ميسان / وكالات
عزّا خبير اقتصادي عراقي "تخلف الاقتصاد" في العراق بجميع قطاعاته إلى استنزاف الثروة النفطية . وقال فاضل العقابي عميد كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة ميسان لوكالة كردستان للأنباء (أكانيوز) إن سبب تخلف الاقتصاد العراقي في مجمل قطاعاته الزراعية والصناعية والخدمات الأخرى يعود الى استنزاف الثروة النفطية من خلال تخلي الدولة عن دورها الأخلاقي في دعم المواد الأساسية للمواطنين." وأضاف ان "تخلف الاقتصاد ناتج ايضا عن التركيز على إضعاف دور الدولة في النشاطات الاقتصادية في الوقت الذي تعود النظام الرأسمالي على تقويم دور الدولة وكذلك الجري المحموم وراء الخصخصة في الوقت الذي لايزال القطاع الخاص مشوه المعالم وغير مكتمل وناضح ليكون شريكا في إدارة النشاط الاقتصادي. وأوضح العقابي أن "السعي وراء الاستثمار الأجنبي أحد اسباب التخلف الاقتصادي في حين إن الاستثمار الأجنبي هو أحد أدوات التبعية الاقتصادية وليس السحر الذي يحل كل المشاكل والأزمات". وأشار الى أن "ما يجري في العراق هو حالة من الانكشاف الاقتصادي بكل شيء كانت موجودة في السابق ولكن بحالة من التسرّ وإل السبب وراء هذه الفوضى وعدم سير عجلة الاقتصاد هو غياب المفهوم الصحيح لعملية التنمية المسدامة التي لها متطلباتها ومستلزماتها ومع الأسف الشديد غياب الفهم الصحيح لعملية إدارة الاقتصاد." ولغت العقابي الى ان (الاقتصاد

والمُح الى أنه يستخدم الإسفلت المنتج في المصافي العراقية كأساس لصناعات تكميلية أخرى يقوم بها القطاع الخاص مثل إنتاج الماسك وإسفلت التغليف ، وأن المضافات المستخدمة لدى القطاع الخاص لانتاج هذه المواد التكميلية لها الأثر المباشر على مواصفات المنتج النهائي. تبليغ الطاقة الإنتاجية للمصافي من مادة الإسفلت حاليا بحدود (١٤٠٠ طن/يوم) ومعدل ما يتم سحبه حاليا بحدود (١١٠٠ طن/يوم). وأفاد المصدر أن الخزين من الإسفلت في المصافي الخمسة ليوم ٢٠٠٩\٧\٢٦ قد بلغ أكثر من (١٥٦٥٠ طناً)موزعة بين الناصرية والفلوجة والبصرة والدورة وبيجي. وقد منحت وزارة النفط الموافقة لإنشاء عدد من المعامل الأهلية لإنتاج الإسفلت موزعة على محافظات القطر بغية المساعدة في المواد الأخرى تؤيدان إلى الحصول على الغاية المرجوة من هذا الإسفلت.

كانت تستخدم الإسفلت العراقي وأشار المصدر الى أن هناك أنواعاً متعددة للإسفلت المستخدم في التبليط تعتمد التقاذية كأساس لتصنيفه وبيدرجات (٥٠\٤٠) (٧٠\٦٠)، (٨٥ \١٠٠) كما ان هناك نوع آخر من الإسفلت هو الإسفلت المنفوخ وينتج بدرجات نقاذية (١٢\٧)،(١٥\٥) والمائي ، وتستخدم هذه الأنواع في عمليات التسطيط للزلزل المائي ، كما ان هناك أنواعاً من الإسفلت السبالي التي تستخدم الإسفلت الأساس وتخلطه مع منديات مختلفة للحصول على أنواع مختلفة من الإسفلت السبالي تستخدم في التبليط أيضا مشيراً الى أن الإسفلت كأساس يغير المادة الأولية الرئيسية عند التبليط حيث يخلط بنسب محسوبة من أنواع الحصى والمخثنات الأخرى لإنتاج الإسفلت السُمّنتي للتبليط ، وأن الاختيار الدقيق لدرجة النقاذية والتحكم بنسب خلطه مع المواد الأخرى تؤيدان إلى الحصول على الغاية المرجوة من هذا الإسفلت.

مباحثات لفتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية الأردنية



جدول بأسعار الفواكه والخضراوات			
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باندجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
طليخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٣٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٢٥٠ ديناراً
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين اسود	٢٠٠٠ دينار	بايما عراقية	١٥٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	١٠٠٠ دينار
عروط عراقي	٢٠٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	١٥٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
ألو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنبر عراقي	١٠٠٠ دينار	فلل عراقي	٢٥٠ ديناراً
عنبر كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار

أسعار العملات		
العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١١٨ ديناراً عراقياً	١١١٧ ديناراً عراقياً
اليورو	١٣٠٠ دينار عراقي	١٢٨٠ ديناراً عراقياً
الجنية الاسترليني	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً
المعادن		
المعدن	سعر البيع للمنتقال بالدينار	سعر الشراء للمنتقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٤٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

حركة السوق

المواد الانشائية		
نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٤٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣٠,٠٠٠
الرمل	قالب سكس ٢٠ م	٦٠٠,٠٠٠
الحصى	قالب سكس ٢٠ م	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليج	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

